

Distr.: General
3 December 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البندان ١٣٠ و ١٤٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ: إطار إدارة حالات الطوارئ

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولاً - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ: إطار إدارة حالات الطوارئ (A/67/266). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - وقد أحاطت الجمعية العامة علماً في قرارها ٦٦/٢٤٧ بنهج نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ المبين في التقرير السابق للأمين العام بشأن هذا الموضوع (A/66/516)، مع العلم بأن تقرير المتابعة المقرر تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين سيوفر صورة كاملة للإطار الشامل لإدارة حالات الطوارئ. وتقرير الأمين العام هذا مقدم استجابة لذلك القرار.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانياً - المعلومات الأساسية والأهداف والنطاق

٣ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن التأهب لحالات الطوارئ والقدرة على مواجهتها أمران يتسمان بأهمية قصوى لدى تخطيط وتنفيذ الأنشطة الصادر بها تكليف في المقر وفي الميدان على حد سواء، وذلك بالنظر إلى الطبيعة المتغيرة للتهديدات التي تواجه الأمم المتحدة والتي يمكن أن تشمل الحوادث العسكرية أو الحوادث المتصلة بالإرهاب والأعطال الخطيرة في الهياكل الأساسية أو الأخطار الطبيعية. وبناء على ذلك، يشير إلى أن الفريق الرفيع المستوى المعني بسياسات الطوارئ وافق في عام ٢٠١٠ على اقتراح بتجربة نهج لنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في مقر الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، اجتاز النظام (المشار إليه أيضاً بإطار إدارة حالات الطوارئ) القائم على أحد المعايير الدولية (انظر الفقرة ٦ أدناه) المرحلة التجريبية وخضع لمزيد من التطوير (انظر A/67/266، الفقرات ٤-١).

٤ - ويشير الأمين العام في الفرع الثاني من تقريره إلى أن الهدف الرئيسي لنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ يتمثل في وضع نهج شامل لإدارة حالات الطوارئ، بدءاً من التأهب لها حتى الاستجابة لها ثم التعافي منها. ويذهب إلى أنه فيما يتعلق بالأمانة العامة سيتيح النظام إطاراً لاعتماد سياسات وإجراءات وآليات حوكمة وتفعيل مشتركة، بما يمكن من تفادي النهج الانعزالي المتبع إزاء إدارة حالات الطوارئ الذي تضع كيانات الأمانة العامة وفقاً له خططاً لمواجهة الطوارئ لا تأخذ في الاعتبار علاقاتها وروابطها وأوجه الترابط فيما بينها. ويوفر إطار إدارة حالات الطوارئ أيضاً للمنظمة أداة لرصد مختلف أنشطة التأهب الجارية. ويتوقع الأمين العام أن تنشأ عن هذا الإطار الفوائد التالية: تعزيز إدارة المخاطر؛ وتحسين سبل صنع القرار في حالات الأزمات؛ ومواءمة النهج المتبع إزاء إدارة حالات الطوارئ (A/67/266، الفقرات ٥ و ٧ و ١١).

٥ - ويتناول الأمين العام بالوصف النطاق المتوخى للنظام في الفقرتين ١٢ و ١٣ من تقريره. وعلى النحو المبين في الفقرات ١٥ إلى ١٧ أدناه، تم تنفيذ النظام فعلاً في المقر وسيمدد تنفيذه ليشمل المكاتب الموجودة خارج المقر والمكاتب الميدانية بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وفضلاً عن ذلك، تشير الخبرة المكتسبة خلال عمليات التخطيط المشتركة بين الوكالات لمواجهة الأوبئة واستمرارية الأعمال إلى القيمة الممكن تحقيقها باعتماد إطار مشترك لإدارة حالات الطوارئ يشمل منظومة الأمم المتحدة برمتها (انظر أيضاً الفقرتين ١٨ و ١٩ أدناه).

ثالثا - الإطار والمنهجية

٦ - يستند نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، على نحو ما ورد في الفقرات ١٦ إلى ٢٢ من تقرير الأمين العام، إلى معيار دولي لإدارة المخاطر وضعتة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. ويشمل الخطوات الخمس المتعاقبة التالية:

(أ) وضع السياسة، وينطوي ذلك على تبيان مفصل لسوابق المبادرة والغرض منها وإجراءات تنفيذها ونواتجها ومنجزاتها والحصول على موافقة الإدارة العليا؛

(ب) التخطيط، ويستتبع ذلك تقييم البيئة الطبيعية والسياسية والاجتماعية والأمنية والتكنولوجية من حيث المخاطر من أجل الوقوف على احتمالات تعطل عمليات الأمم المتحدة في موقع معين، والأثر الناشئ عن تلك المخاطر، ثم وضع أهداف وغايات قابلة للقياس؛

(ج) التنفيذ، ويشمل إسناد الأدوار والمسؤوليات، وتحديد ما يلزم من الموارد البشرية والمالية والمعدات والهياكل الأساسية، ووضع نظام مهيكّل للصيانة والاختبار والاستعراض، وخطة للاتصالات؛

(د) التقييم، وسيجرى بالاستعانة بما يرد من تعليقات من نظام الصيانة والاختبار والاستعراض؛

(هـ) المراجعة الإدارية.

يورد الشكل الثاني المبين في تقرير الأمين العام عرضاً خطياً لخطوات دورة النظام الخمس.

رابعا - الجهات الفاعلة الرئيسية

٧ - يحدد الأمين العام في الفقرات ٢٤ إلى ٤١ من تقريره الجهات الفاعلة الرئيسية في نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. ويمكن إيجاز أدوار ومسؤوليات مختلف الإدارات والمكاتب في وضع النظام وتنفيذه على النحو التالي:

(أ) إدارة الشؤون الإدارية: تعمل بمثابة الإدارة التي تضطلع بالدور الرئيسي في النظام، وهي مسؤولة عن وضع السياسات وتنسيقها وإدماجها وعن تخطيط الإجراءات والعمليات وتنفيذها واستعراضها. وهي مسؤولة أيضا عن تقديم المساعدة فيما يتعلق بتنفيذ النظام إلى إدارات ومكاتب الأمانة العامة الأخرى في نيويورك، والمكاتب الموجودة خارج المقر، بما فيها اللجان الإقليمية. وتقدم إدارة الشؤون المالية عند الطلب المساعدة في مجال التنفيذ إلى العمليات الميدانية؛

(ب) وحدة إدارة شؤون استمرارية الأعمال التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية: تتحمل مسؤولية تقديم التوجيه والدعم العملي لعملية تخطيط استمرارية الأعمال في المقر وفي المكاتب الموجودة خارج المقر؛

(ج) فريق التأهب والدعم في حالات الطوارئ التابع لمكتب إدارة الموارد البشرية: يتولى مهمة تقديم وتنسيق تقديم الدعم الأساسي إلى موظفي منظومة الأمم المتحدة، بمن فيهم الناجون وأسرى الموظفين الذين يقضون نحبهم أو يصابون من جراء أعمال ضارة أو كوارث طبيعية أو غير ذلك من حالات الطوارئ (انظر أيضا الفقرات ٨ إلى ١٠ أدناه)؛

(د) شعبة الخدمات الطبية التابعة لمكتب إدارة الموارد البشرية: تتحمل مسؤولية توفير السياسات والتوجيه والدعم والتدريب إلى جميع مراكز العمل التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة وحوادث الإصابات الجماعية. وتقوم الشعبة أيضا بتنسيق أعمال التحضير والاستجابة التي يضطلع بها فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بالاستجابة الطبية في حالات الطوارئ؛

(هـ) إدارة شؤون السلامة والأمن: تشرف على نظام إدارة الأمن، بما في ذلك التخطيط له وإدماجه في نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. وتقدم شعبة خدمات السلامة والأمن في المقر التابعة لإدارة قدرات التخطيط في حالة الأزمات، وهي مسؤولة عن خطط إدارة الأزمات وخطط الأمن والطوارئ في المقر والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية. وشعبة العمليات الإقليمية مسؤولة عن تنسيق التخطيط في حالات الطوارئ والتأهب للأزمات والتصدي لها في مراكز العمل التابعة للأمم المتحدة في الميدان. وتنسق وحدة معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة جهود إسداء المشورة الشاملة في حالات الطوارئ، وتجري تقييمات للاحتياجات، وتقدم الدعم والمشورة التقنيين بشأن سبل التخفيف من أثر الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة، وتوفر التدريب في مجال الوقاية من الإجهاد ومعالجته إلى جميع موظفي الأمم المتحدة؛

(و) مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: مسؤول عن وضع مبادئ عامة فيما يتعلق بالتعافي من الكوارث لكفالة استئناف خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لتوفير الدعم التكنولوجي البالغ الأهمية بعد انقطاعها، وعن وضع برنامج عمل متصل بذلك.

٨ - ويورد تقرير الأمين العام في الفقرات ٢٨ إلى ٣٣ معلومات أكثر تفصيلا عن مهام فريق التأهب والدعم في حالات الطوارئ. ويشار إلى أنه منذ إنشاء الفريق في عام ٢٠١٠ في أعقاب زلزال هايتي، ما برح الفريق يعمل بنشاط على جبهات مختلفة وفقا للولاية المسندة إليه والتي تشمل التأهب لحالات الطوارئ وتقديم الدعم خلالها والاستجابة في مرحلة ما بعد الطوارئ.

وقد وضع الفريق على الخصوص استراتيجية للاتصالات، تشمل إنشاء موقع إلكتروني، وتتعلق بجهود المنظمة من أجل دعم الموظفين وأسرتهم وأداء واجب الرعاية إزاءهم الذي تجسده ما يولي من أهمية على صعيد المؤسسة للصحة والسلامة والأمن والرفاه. واتخذ الفريق أيضا عدة مبادرات من أجل تمكين الموظفين من التأهب لحالات الطوارئ على الصعيدين الشخصي والمهني على حد سواء، ويشرع حاليا في تقديم مجموعة من الوحدات التدريبية ذات الصلة تتضمن أفضل الممارسات الدولية على صعيد المنظمة ككل. وحيث أن تبادل المعلومات أمر حيوي أثناء حالات الطوارئ وبعدها على حد سواء، أنشأ الفريق نظاما لإدارة قواعد البيانات يمكن من خلاله للأخصائيين الطبيين واستشاريي حالات الإجهاد والمسؤولين الإداريين ومسؤولي الموارد البشرية أن يتبادلوا المعلومات الحساسة من حيث التوقيت.

٩ - ورداً على استفسار بشأن الأنشطة المحددة المضطلع بها لتحسين التأهب الشخصي لموظفي الأمم المتحدة، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمانة العامة نفذت عدداً من التدابير لتعزيز الدعم المقدم إلى الموظفين، بما في ذلك: إعداد استراتيجية للاتصالات تعزز التأهب الشخصي؛ وإطلاق حملة توعية مصممة لتشجيع الموظفين على تحديث معلوماتهم المتعلقة بالأشخاص الذي يتعين الاتصال بهم في حالات الطوارئ؛ وتنفيذ برنامج تعلم ذاتي للمديرين يشدد على واجبهم في توفير الرعاية؛ وتوزيع مواد ذات صلة بحملة "أمم متحدة آمنة" لإذكاء وعي موظفي المقر بالسلامة والأمن؛ وتوفير برامج تدريب للمستجيبين من المستوى الأول في حالات الطوارئ؛ واستكمال الخطة المتعلقة بالحوادث التي تسبب إصابات جماعية لإدراج تدريب الممارسين في مجال الموارد البشرية على ما يتعين القيام به قبل وقوع حادثة تسبب إصابات جماعية وأثناءها وبعدها. وزودت اللجنة أيضاً، بناءً على طلبها، بنسخ إلكترونية من مختلف الكتيبات والنشرات المتعلقة بالتأهب الشخصي المتاحة للموظفين. وأبلغت اللجنة بأنه قد اتخذت خطوات لكفالة تزويد جميع الموظفين بوثائق مطبوعة تتضمن توجيهات بشأن كيفية التصرف لدى وقوع حالة طوارئ تؤثر على الأمم المتحدة. وتؤيد اللجنة تشديد الأمانة العامة على التأهب الشخصي وتشجيع الأمين العام على كفالة تيسير حصول جميع الموظفين على المعلومات المناسبة بشأن كيفية التصرف لدى وقوع حالات طوارئ.

١٠ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن لدى فريق التأهب والدعم في حالات الطوارئ حالياً، وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٠/٦٤، ملاك وظيفي يتكون من خمس وظائف (٢ برتبة ف-٥ و ١ برتبة ف-٤ و ١ برتبة ف-٢ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) تُموّل من المساعدة المؤقتة العامة. وأبلغت اللجنة أيضاً، لدى الاستفسار، بأنه قد أنجز استعراض سير أعمال الفريق وأنشطته المذكور في الفقرة ٣٤ من

تقرير الأمين العام. وأظهر هذا الاستعراض الذي شمل نواتج الفريق وبرنامج عمله للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٣ أن الفريق قد اضطلع بدور رئيسي في إطار الجهود الرامية إلى توفير الرعاية للموظفين وأسرههم بوسائل منها تعزيز الوعي بالتزام المنظمة نحو موظفيها وأفراد أسرههم، وإطلاع الموظفين على ما يستجد بشأن توافر برامج التدريب والإحاطة الإعلامية وتزويد الموظفين والأسر والناجين بإمكانية الوصول المباشر إلكترونياً إلى الموارد والخدمات لدعم أنشطة التأهب والأنشطة الإدارية بعد وقوع الحوادث. وخلال النظر في تقرير الأمين العام، أبلغت اللجنة بأنه ستتم المحافظة على المستوى الحالي من الموارد المتاحة للفريق لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وبأنه لن تلتزم موارد إضافية.

١١ - ويشير الأمين العام، في الفقرة ٤١ من تقريره، إلى أنه بصدد إنشاء مركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات الذي سيكون موقعه في مقر الأمم المتحدة وسيشمل موظفين من إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة شؤون السلامة والأمن، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة الشؤون الإدارية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيوفر هذا المركز الدعم لكبار القادة في أنحاء المنظومة بما يمكن من اتخاذ القرارات المستنيرة المنسقة في أوانها المناسب، ويتيح المشاركة الاستراتيجية فيما يتصل بالعمليات والمسائل المتعلقة بالأزمات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية بأن هذا المركز سيضطلع، وفقاً للأمين العام، فور بدء عمله في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بدور فيما يتعلق بنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. وتتطلع اللجنة إلى تلقي المزيد من المعلومات بشأن الدور الذي يضطلع به مركز العمليات وإدارة الأزمات في نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في التقرير المقبل للأمين العام عن هذه المسألة.

١٢ - ويشير الأمين العام في الفقرة ٤٢ من تقريره إلى أن التنفيذ الناجح لنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ سيتعزز بإقامة شراكات ناجحة. ووفقاً للأمين العام، لن تتمكن الشراكات المنظمة من تطوير أفضل الممارسات مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والحكومات على مختلف الأصعدة فحسب، بل أيضاً من تحديد الفرص المتاحة لدمج القدرات على معالجة أوجه الضعف وتعزيز الاتصالات. ورداً على استفسار بشأن الشركاء الحاليين والشركاء المحتملين مستقبلاً، أبلغت اللجنة بأن مجموعة سيتي غروب (Citigroup) قد يسرت في المقر تمرينين لإدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ وبأن الأمين العام يعترف بمواصلة التعاون المماثل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والشركاء المناسبين في القطاع الخاص والدوائر الأكاديمية. وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ناقش فريق مشترك بين الوكالات معني باستمرارية تصريف الأعمال نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. وسيتم إدراج هذا النظام أيضاً على

جدول أعمال الاجتماع المقبل المشترك بين الوكالات لمنسقي الأمن. وأبلغت اللجنة بأن مناقشة مفهوم إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في المحافل المشتركة بين الوكالات سوف تؤدي إلى مزيد من الاتساق في تطبيقه.

خامساً - الحوكمة والمساءلة

١٣ - يشير الأمين العام في الفرع السادس من تقريره إلى أن فريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ سيتولى أداء مهام وضع الاستراتيجية والسياسات ومهام الإدارة والرقابة، وهو الفريق الذي يرأسه رئيس ديوان الأمين العام، ويتألف من أعضاء الإدارة العليا لمعظم إدارات الأمانة العامة، وكذلك من ممثلين رفيعي المستوى للوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التي توجد مقرها في نيويورك. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن فريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ سوف يعين مالكاً محدداً للمشروع في اجتماعه المقبل الذي سيعقد في مطلع عام ٢٠١٣، إذا وافقت الجمعية العامة على نهج نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. وتتوقع اللجنة أن يحدد الأمين العام مالك مشروع نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في تقريره المقبل بشأن هذه المسألة.

١٤ - ويذكر الأمين العام أن هيكلًا رسميًا سيتولى مسؤولية تنفيذ هذا النظام في كل مركز من مراكز العمل. وفي المكاتب الموجودة خارج المقر، ستكون لمثل هذه الهياكل مسؤوليات مشابهة لمسؤوليات فريق العمليات المعني بالأزمات (A/67/266، الفقرة ٤٤). وعلى الصعيد الميداني، يشير الأمين العام إلى أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية سوف تعتمد هيكلًا للحوكمة ذا مستويين يشبه الهيكل المعتمد في المقر (أي هيئة رفيعة المستوى تكون مسؤولة عن قرارات السياسات المتعلقة بإدارة حالات الطوارئ وهيئة من مستوى العمليات تكون مسؤولة عن تنفيذ القرارات والعمليات الفعلية لإدارة حالات الطوارئ). ويرى الأمين العام أن فريق إدارة الأمن هيئة مناسبة لاتخاذ القرارات على مستوى الأفرقة القطرية، رغم أن القرارات المتعلقة بأنسب الآليات والكيانات لحوكمة إطار إدارة حالات الطوارئ ستكون من صلاحيات كل فريق قطري تابع للأمم المتحدة على حدة.

سادساً - التنفيذ

١٥ - يصف الأمين العام في الفقرات ٤٨ إلى ٥١ من تقريره تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في المقر الذي جرى الاضطلاع به، على أساس تجريبي، من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وذلك باستخدام دورة الخطوات الخمس المشار إليها في الفقرة ٦ أعلاه. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وبعد أن أتم فريق كبار

المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ إجراء استعراضه الأخير للمشروع التجريبي، أقر نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ كإطار لإدارة حالات الطوارئ في الأمم المتحدة، ووضع بذلك أسس تنفيذه التام على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٦ - ويرد في الفقرات ٥٤ إلى ٥٩ من التقرير المزيد من المعلومات المفصلة عن تنفيذ الهيكل الأساسي المرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة بنيويورك، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٦. ويشير الأمين العام، بوجه خاص، إلى أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونظراً إلى عدد التطبيقات الحرجة التي يستضيفها حالياً مركز البيانات الرئيسي في مبنى المرج الشمالي ومركز البيانات الثانوي في بيسكاتاواي، نيوجرسي على حدٍ سواء، يقوم باستعراض الاحتياجات التشغيلية لكفالة استمرارية تلك التطبيقات في حال حدوث أزمة. ومن المتوخى أن تظل هناك حاجة إلى وجود مركز البيانات الثانوي حتى نهاية عام ٢٠١٦ لجميع التطبيقات الحرجة التي لم يتم نقلها إلى مراكز بيانات المؤسسة، بما في ذلك التطبيقات الحرجة المحلية والتطبيقات المؤسسية القديمة، وأن يوضع حل أضيّق نطاقاً وأكثر ديمومة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن الحاجة للمحافظة على وجود مركز البيانات الثانوي حتى نهاية عام ٢٠١٦ (عوضاً عن نهاية عام ٢٠١٤ كما كان من المتوخى سابقاً) تعزى إلى ضرورة الإبقاء على نظام المعلومات الإدارية المتكامل في الأمانة العامة إلى حين تنفيذ نظام أو موحداً تنفيذياً تاماً.

١٧ - وفي ما يتعلق بتنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في المكاتب الموجودة خارج المقر وفي البعثات الميدانية، ذُكر في الفقرة ٥٢ من التقرير أنه بموازاة تنفيذ نموذج تجريبي للنظام في مقر الأمم المتحدة، بدأت إدارات عمليات حفظ السلام والدعم الميداني والشؤون السياسية، بتنسيق وثيق مع إدارة الشؤون الإدارية، في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في المواقع الميدانية على أساس تجريبي. وفي هذا السياق، يفيد الأمين العام بأنه أُجري في حزيران/يونيه ٢٠١٢ تمرين تجريبي على نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في نيقوسيا، قبرص، من أجل اختبار خطط قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لإدارة الأزمات، واستمرارية تصريف الأعمال، والاستجابة الطبية لحوادث الإصابات الجماعية، واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم وأمن الموظفين وأسرتهم. وأفضى التمرين إلى وضع نموذج لتصميم التمارين لتستخدمه بعثات حفظ السلام الأخرى. ويشير الأمين العام في الفقرة ٦١ من تقريره إلى أنه يُتوقع أن تكون جميع مواقع الأمم المتحدة وبعثاتها الميدانية قد شرعت، بحلول نهاية عام ٢٠١٣، في تنفيذ إطار إدارة حالات الطوارئ.

١٨ - وطلبت اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق عن هذا الموضوع أن يعطي الأمين العام في تقرير المتابعة الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين صورة كاملة عن التدابير المتخذة والمتوخاة لتوسيع نطاق نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ ليشمل وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها (A/66/7/Add.10، الفقرة ١٩). ويشير الأمين العام في الفقرة ٦٢ من تقريره الأخير إلى أنه يتوخى، سعياً لتوسيع نطاق تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ ليشمل الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، الشروع في عملية تشاورية رسمية عن طريق لجنة السياسات التابعة له. وحالما تقوم لجنة السياسات بإقرار التوصية بتنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ على نطاق منظومة الأمم المتحدة، يُحيل الأمين العام هذه التوصية إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لإجراء المزيد من المداولات وللحصول على موافقة لجنته الإدارية الرفيعة المستوى.

١٩ - ويشير الأمين العام في الفقرة ٦٣ من تقريره إلى أن الفريق العامل المعني بإدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ يعترم إجراء اختبار تجريبي في بعثة ميدانية متكاملة. وفور انتهاء الاختبار، سيضع الفريق العامل توصيات لنشر إطار إدارة حالات الطوارئ في جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ومن المتوخى أن تبدأ عملية نشر الإطار في عام ٢٠١٣. وتشير اللجنة الاستشارية، في هذا الصدد، إلى تواجد أفرقة الأمم المتحدة القطرية في كثير من المواقع التي ليس للمنظمة فيها بعثات ميدانية متكاملة. وتتوقع اللجنة أن يضمن الأمين العام تقريره المقبل عن هذه المسألة شرحاً لكيفية تنفيذ إطار إدارة حالات الطوارئ في المواقع التي لا توجد فيها بعثات ميدانية متكاملة، نظراً إلى أن الاختبار التجريبي المقرر لن يشمل هذا الاحتمال.

سابعاً - مؤشرات الأداء

٢٠ - عند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن مؤشرات الأداء التي ستُستخدم لقياس الأثر الناجم عن نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. ويبيّن الجدول ١ أدناه نموذج الكفاءة الذي سيُستخدم لقياس التنفيذ على الصعيد الكلي.

الجدول ١

تنفيذ النظام			مقومات النظام			مستوى الكفاءة
مشارك بين الموظفين	التخطيط المتكامل	جميع الوكالات المشاركة	الحوكمة	الدعم الفني	الالتزام من جانب الإدارة العليا	
نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	الوعي المسبق
نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نهج المشروع
نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	النهج البرنامجي
نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نهج النظم
نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نظام الإدارة
نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	نعم/لا	الإدارة الكلية

٢١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً، عند الاستفسار، بأن مؤشرات الأداء على المستوى الجزئي ستركز على إنجاز العناصر التشغيلية. وقد أرفق بهذا التقرير مشروع مجموعة من المؤشرات. وتتوقع اللجنة أن يقدم الأمين العام في تقريره المقبل عن هذه المسألة تقييماً لفعالية تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ قياساً بالمؤشرات المحددة في مرفق هذا التقرير.

ثامنا - التكلفة

٢٢ - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ قد نُفذ حتى الآن باستخدام الموارد المتاحة. ويبيّن الجدول ٢ أدناه عدد الأيام في السنة التي يجري تكريسها حصرياً لوضع وتنفيذ النظام من جانب الموظفين المعنيين:

الجدول ٢

عدد الأيام في السنة	الإدارة/المكتب	الوظيفة
٤,٥	إدارة الشؤون الإدارية/الوحدة المعنية بإدارة استمرارية تصريف الأعمال	رئيس الوحدة المعنية بإدارة استمرارية تصريف الأعمال (ف-٥)
١٥	إدارة الشؤون الإدارية/الوحدة المعنية بإدارة استمرارية تصريف الأعمال	احتصاصي في استمرارية تصريف الأعمال (ف-٤)
٤,٥	إدارة الشؤون الإدارية/فريق التأهب والدعم في حالات الطوارئ	رئيس فريق التأهب والدعم في حالات الطوارئ (ف-٥)

عدد الأيام في السنة	الإدارة/المكتب	الوظيفة
٤,٥	إدارة الشؤون الإدارية/فريق التأهب والدعم في حالات الطوارئ	موظف معني بالموارد البشرية (ف-٤)
٤,٥	إدارة الشؤون الإدارية/فريق التأهب والدعم في حالات الطوارئ	موظف إداري معاون (ف-٢)
٩,٥	إدارة الشؤون الإدارية/فريق الأمم المتحدة للاستجابة الطبية في حالات الطوارئ	طبيب أقدم (ف-٥)
٣,٥	إدارة شؤون السلامة والأمن/دائرة الدعم الميداني	رئيس دائرة الدعم الميداني (مد-١)
٧	إدارة شؤون السلامة والأمن/دائرة الدعم الميداني	موظف برامج (ف-٣)
٢٦,٥	إدارة عمليات حفظ السلام/مكتب وكيل الأمين العام	منسق الشؤون الأمنية (ف-٥)
١,٥	إدارة عمليات حفظ السلام/مكتب وكيل الأمين العام	موظف معني بقدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ (ف-٤)
٢	إدارة الدعم الميداني/شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	موظف معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ف-٣)
٧	مكتب الأمم المتحدة في جنيف/شعبة الشؤون الإدارية	مدير برنامج استمرارية تصريف الأعمال (ف-٤)

٢٣ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن التكاليف المرتبطة بالساعات - الأشخاص المذكورين أعلاه تبلغ ٦٣ ٧٥٠ دولاراً في السنة. ومن المتوقع أن يتواصل مستوى النشاط الحالي، وأن يستمر، مع تقدم المشروع، تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ باستخدام الموارد المتاحة. وفيما تلاحظ اللجنة أن الأمين العام يعزز مواصلة تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في حدود الموارد المتاحة، فإنها ترى أن من المهم توثيق التكلفة الفعلية للمبادرة. ولذا توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يوفر محاسبة مفصلة بالتكلفة الكاملة لنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في تقريره المقبل عن هذه المسألة.

٢٤ - وعند الاستفسار عن وفورات الحجم المحتمل تحقيقها عن طريق تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النظام يشكل مضاعفاً للموارد. وتشير التجربة المكتسبة حتى الآن إلى أن توسيعه على نطاق منظومة الأمم المتحدة سيؤدي إلى ما يلي:

(أ) تحقيق منجزات منسقة على نحو يحسن الفعالية ويقلل مما يلزم من وقت وموارد لتنفيذها؛

- (ب) أدوار ومسؤوليات محددة بوضوح وتسلسل متكامل لسير العمل، مما سيؤدي إلى التعجيل بالاتفاق بين المؤسسات عند إنشاء عمليات في بيئات جديدة؛
- (ج) مصطلحات مشتركة وتعريف للمفاهيم، مما سيققل من الحاجة إلى عقد اجتماعات وسيعجل بالتنفيذ ويشجع على الابتكار؛
- (د) التعاون بين الإدارات، مما سيؤدي إلى إلغاء صوامع العزلة وإلى مزيد من الابتكار واستخدام الموارد على نحو أفضل؛
- (هـ) زيادة الوعي بالأنشطة والمشاريع الجارية على نطاق مؤسسات متعددة، مما سينتج آثاراً إيجابية على صعيد التعاون ودعم المشاريع المترابطة وإدارة التغيير؛
- (و) إزالة التداخل بين المبادرات؛
- (ز) تحسين قابلية التشغيل البيئي بين المؤسسات؛
- (ح) دمج الدروس المستخلصة، مما سيوفر أساساً سليماً للاستمرار في تكيف وتحسين الوقاية من المخاطر والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها.
- ٢٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً، عند الاستفسار، بأن الموازنة بين العمليات والإجراءات والنظم المتوقعة نتيجة لتنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ سيؤدي إلى تحديد النظم الزائدة عن الحاجة التي ستكون قد سُحبت من الناحية الاستراتيجية وقتئذٍ. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضم إلى مؤشرات الأداء المشار إليها في الفقرة ٢١ أعلاه تحقيق وفورات الحجم وسحب النظم الزائدة عن الحاجة.

تاسعا - إعصار ساندي

- ٢٦ - في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عندما كان تقرير الأمين العام بشأن نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ قيد نظر اللجنة الاستشارية، ضرب إعصار ساندي منطقة نيويورك. وقدم ممثلو الأمين العام إحاطة للجنة عن مدى الأضرار التي لحقت بمقر الأمم المتحدة وعن فعالية نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في التصدي للتحديات التي تواجهها.
- ٢٧ - والأهم من ذلك أن اللجنة الاستشارية أبلغت بأنه لم ترد أي تقارير عن إصابات في صفوف الموظفين أو مُعاليتهم.
- ٢٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن تقييم البنية التحتية الأساسية لمباني المقر خلص إلى أنها لم تُمس، بيد أن أضراراً كبيرة وقعت نتيجة للفيضانات في الطوابق السفلية.

ولأسباب تتعلق بالسلامة، ولمنع انتشار الحرائق على وجه الخصوص، قُطع التيار الكهربائي بشكل كامل لمدة ٢٤ ساعة في مباني الأمانة العامة والملحق الجنوبي والمكتبة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إغلاق نظام التبريد لأن المياه كانت قد غمرت محطتي التبريد الرئيسية والمؤقتة. وفيما يتعلق بالإصلاحات، فإن بعض أجزاء لوحة المفاتيح الكهربائية، فضلا عن النظام الكهربائي لمحطة التبريد الرئيسية، يلزم استبدالها. وأصاب الضرر الطابعات الرقمية المؤجرة في المطبعة، فضلا عن غيرها من المعدات واللوازم والمواد الموجودة في الطابق السفلي الثالث. وأبلغت اللجنة بأن الوقت لم يحن بعد لوضع تقديرات لتكاليف الأضرار، وبأن المشاورات جارية مع شركات التأمين والمتعاقدين. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن توافي الجمعية العامة بتقديرات التكلفة الكاملة للأضرار المتكبدة نتيجة لإعصار ساندي، وبمعلومات عن تغطية التأمين لتلك الأضرار، وذلك في سياق التقرير المشار إليه في الفقرة ٣٠ أدناه.

٢٩ - ووفقا لممثلي الأمين العام، فإن أداء إطار إدارة حالات الطوارئ كان فعالا خلال الإعصار. وقد تم تنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ وعملية اتخاذ القرار الموحدة عن طريق فريق العمليات المعني بالأزمات، وأدى التأهب لهذا الحدث إلى التقليل إلى حد كبير من الأضرار المتكبدة. وعلى الرغم من أن بعض المشاكل واجهت القدرة على الربط الإلكتروني نتيجة للصعوبات التي رافقت ترحيل النظم إلى مركز البيانات الثانوي، فقد تم الإبقاء على نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الأهمية الحاسمة دون فقد للبيانات. وأشار ممثلو الأمين العام أيضا إلى أن المعلومات أُبلغت، طيلة الحدث، للموظفين والوفود عن طريق البريد الإلكتروني والموقع الشبكي المخصص لإعلام الموظفين وخط الاتصال الهاتفي المباشر، وإن كان قد جرى الاعتراف بأن التواصل مع الدول الأعضاء والموظفين بحاجة إلى تحسين. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الصعوبات التي رافقت ترحيل النظم إلى مركز البيانات الثانوي، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام التحقيق في أسبابها بهدف اتخاذ التدابير العلاجية المناسبة. وتشدد اللجنة على أهمية ضمان حصول الدول الأعضاء والموظفين على معلومات مستكملة في حالات الطوارئ التي تؤثر على الأمم المتحدة. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي اتخاذ خطوات لضمان استمرار أداء صفحة الاستقبال في موقع الأمم المتحدة الشبكي والموقع الشبكي المخصص لإعلام الموظفين وسائر نظم الاتصالات الداخلية، وضمان تحديثها طيلة حالات الطوارئ.

٣٠ - وأبلغ ممثلو الأمين العام أيضا اللجنة الاستشارية أنه لأجل مواصلة تعزيز قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، دعا الأمين العام إلى انعقاد فرقة عمل رفيعة المستوى، يرأسها رئيس الديوان، لبحث الدروس المستفادة والحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية للاستجابة في حالات الطوارئ. وترحب اللجنة بقرار الأمين العام عقد فرقة عمل. وتوصي اللجنة بأن تطلب

الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في الجزء الأول من دورتها السابعة والستين المستأنفة، تقريراً عن نتائج أعمال فرقة العمل، بما في ذلك مقترحات لمعالجة أي وجه من أوجه القصور التي يتم تحديدها.

عاشراً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٣١ - يطلب الأمين العام، في الفقرة ٦٤ من تقريره، أن توافق الجمعية العامة على نهج نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ ليكون بمثابة إطار إدارة حالات الطوارئ. وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بأن تنفيذ الإطار قد بدأ بالفعل، إلا أن الموافقة الرسمية للجمعية العامة ضرورية لإضفاء الطابع المؤسسي على المبادرة ولوضع نهج استراتيجي واضح لزيادة توسيع نطاقها لكي تشمل الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج. وليس لدى اللجنة أي اعتراض على مسار العمل الذي يقترحه الأمين العام. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها الثامنة والستين، تقريراً مرحلياً عن تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. وينبغي أن يتضمن التقرير معلومات مفصلة عن الخطوات المتخذة لتوسيع نطاق النظام ليشمل الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج، وأن يتضمن كذلك المعلومات المطلوبة في الفقرات ١١ و ١٣ و ١٩ و ٢١ و ٢٣ و ٢٥ أعلاه.

مؤشرات الأداء (على المستوى الجزئي) لنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ

المؤشرات	الأهداف	الفئة
إجراء حملة التوعية	ضمان توعية جميع الموظفين. بما يلي: إجراءات وممارسات إدارة الأزمات والتصدي لها مضمون خطة التأهب	التدريب والتوعية
إجراء عملية توجيه/محاكاة فريق إدارة الأزمات	إجراء عملية صنع القرار التي يتولاها فريق إدارة الأزمات فيما يخص سير العمل تأكيد تفويض السلطة المناسبة ممارسة قدرة المكتب على التصدي لأزمة من الأزمات تأييد الوصول إلى النظم الأساسية واستخدامها تحديد توابع النظم الأساسية تحديد الثغرات في خطة استعادة القدرة على العمل تحديث خطة استعادة القدرة على العمل	عملية صنع القرار (القيادة، الاضطلاع بالمسؤوليات)
إجراء محاكاة كاملة (إدارة الأزمات، واستعادة القدرة على إجراء العمليات، والاستجابة)	ضمان إبلاغ تعليمات واضحة من خلال شجرة الاتصالات التحقق من صحة المعلومات عن سبل الاتصال بالموظفين التحقق من القدرة على الوصول إلى الموظفين الأساسيين استكمال المعلومات الخاصة بشجرة الاتصالات	الاتصالات (الإنذار والإشعار)
وضع شجرة اتصال بالموظفين	ضمان قدرة جميع الموظفين على تنفيذ استراتيجيات استعادة القدرة على العمل التحقق من سلامة آليات العمل الحاسمة والأهداف المتعلقة بالفترة اللازمة لاستعادة القدرة على العمل	استعادة آليات العمل
إجراء عملية العمل عن بعد عقد اجتماعات للموظفين باستخدام تكنولوجيا الاتصال بين الأقران (مثل سكايب (Skype))	التحقق من صحة انحرافات الاختبارات السابقة والتحقق من أن المشاكل جرى تصحيحها التحقق من المتطلبات التكنولوجية التحقق من الاحتياجات الإضافية تحديد الثغرات في خطة استعادة القدرة على العمل تحديث خطة استعادة القدرة على العمل	
إجراء اختبار التكنولوجيا الوظيفية (نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية)		
العمل انطلاقاً من موقع استعادة القدرة على العمل		

المؤشرات	الأهداف	الفئة
إجراء الاستعراضات اللاحقة بعد كل مناسبة وعملية	تحديد الإجراءات التصحيحية تعيين المهام والجداول الزمنية والمسؤوليات رصد التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات التصحيحية	الاستعراض اللاحق
	تعيين المهام والجداول الزمنية والمسؤوليات وإدماجها في مختلف خطط العمل	
إجراء الاختبار	التحقق من سلامة الخطط والسياسات والإجراءات والنظم وفقا للمعايير المعمول بها	اختبار
	تحديد الخطط أو السياسات أو الإجراءات أو النظم التي يشوبها قصور لاتخاذ الإجراءات التصحيحية لاحقا	
تحديث الخطط	إقرار كبار الموظفين لخطط التأهب المستكملة	التحديث والإقرار
الموافقة على الخطط	تحديد الخطط والسياسات والإجراءات التي يشوبها قصور	